جامعة القاهرة
كلية الحقوق

المسئولية السياسية الوزارية أمام البرلمان
وفقا للدستور الكويتي
دراسة مقارنة (قطر - البحرين)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث/ خالد فايز الفايز العجمي

لجنةُ الحُكم على الرسالة

الأستاذُ الدكتور/ يحيى الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء السابق وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة	**رئيسًا ومشرفًا**
الأستاذُ الدكتور/ جابر جاد نصار أستاذُ القانون العام ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة	**عضوًا**
المستشار الدكتور/محمد ماهر أبو العينين نائب رئيس مجلس الدولة	**عضوًا**

٢٠١٢م

University of Cairo
Faculty of Law

Political responsibility of Ministers to Parliament Accordance with the Constitution of Kuwait A comparative study (Qatar, Bahrain)

A Study to get a doctorate degree in law

Prepared by the researcher / Khaled Al-Fayez Fayez Al-Ajmi

Committee for discussion and judgment on the study:

Prof. Dr. / Yahya Jamal **president and supervisor**
Deputy Prime Minister and former Professor of Public Law
Cairo University Faculty of Law,
Prof. Dr. / Jaber Gad Nassar **member**
Professor of Public Law and Under the Faculty of Law, Cairo University,
Chancellor Dr / Mohamed Maher Abou El-Enein **member**
Vice-President of the Council of State

2012

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

سورة طه : الآية ١١٤

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي **الفقيه الأستاذ الدكتور/ يحيى الجمل**

نائب رئيس الوزراء الذي تفضل مشكورًا بالموافقة على الإشراف على هذا البحث، ومنح البحث وصاحبه من علمه ووقته الشيء الكثير، فله بالغ التقدير، وخالص العرفان.

وإنه لشرف كبير أن أحظى بإشرافه على البحث، ولا شك أنه كان في توجيهاته عظيم الفائدة، وبالغ النفع، وإن مما يبعث على الاغتباط أن أتتلمذ له، وأن أستفيد من توجيهاته.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة على تفضلهم وعلى ملاحظاتهم التي ولا شك ستثري البحث.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون من أجل إنجاز هذا البحث وإتمامه.

الباحث

خالد فايز محمد فايز

إهداء

إلى والدي رحمة الله عليه

الذي له الفضل بعد الله عز وجل في مواصلة دراستي

الباحث

مُقَدِّمَة:

تشكل المسئولية السياسية الوزارية أحد أركان النظام البرلماني، بل قد ذهب البعض إلى أن وجود المسئولية السياسية الوزارية في أي نظام يكفي لأن يعتبر ذلك النظام نظامًا برلمانيًا، والمسئولية السياسية الوزارية هي إرث كفاح الشعوب من خلال ممثليهم في البرلمان ضد التسلط والاستبداد اللذين قد تمارسهما السلطة التنفيذية، ولم تأتِ هذه المسئولية وفق نظرية أو قانون، وإنما جاءت نتيجة مواجهة تلك الممارسات الاستبدادية وإصرار البرلمان على ضرورة وجود جهة مسئولة أمامه يمكن محاسبتها وعزلها عن السلطة متى ما استبدت بها.

وتعد المسئولية السياسية الوزارية اليوم أصدق تعبير عن دولة المؤسسات الدستورية، والتي تخضع جميع السلطات فيها للنظام الأساسي المتمثل في دستور الدولة، حيث يتم اللجوء إلى المسئولية السياسية الوزارية لإسقاط الحكومات وتغييرها وفق الأطر والنظم الدستورية، أي بطريقة سلمية وحضارية وليس بالثورات والانقلابات العسكرية وما يترتب عليها من انتهاك لنصوص الدستور ولحقوق وحريات الأفراد.

وفي اعتقادنا لا يكفي أن يُنص على المسئولية السياسية الوزارية في الدساتير – أي مجرد نصوص على ورق – فالكثير من دول العالم الثالث تنص دساتيرها على المسئولية السياسية الوزارية ، ولكن الواقع والتجربة يكشفان لنا إنه لم يتم إسقاط إحدى الحكومات وذلك بسحب الثقة منها، لذا لابد من تفعيل هذه

المقدمة ---------- ١
أهمية البحث ---------- ٣
أهداف البحث ---------- ٣
منهج البحث ---------- ٣
خطة البحث ---------- ٤

الفصل التمهيدي
أدوات الرقابة البرلمانية

المبحث الأول : السؤال البرلماني ---------- ١٠
المبحث الثاني : طرح موضوع عام للمناقشة ---------- ٢١
المبحث الثالث : تشكيل لجان التحقيق البرلمانية ---------- ٢٧
المبحث الرابع : الاستجواب ---------- ٣٥

الفصل الأول
المقصود بالمسئولية السياسية الوزارية وأهميتها وحدودها

المبحث الأول : نشأة النظام البرلماني وتطوره ---------- ٥٣
المبحث الثاني : نشأة المسئولية السياسية الوزارية ---------- ٧٢
المطلب الأول : نشأة الوزارة في النظام البرلماني ---------- ٧٥
المطلب الثاني : مراحل تطور المسئولية السياسية الوزارية ---------- ٧٩
الفرع الأول : المسئولية الجنائية ---------- ٧٩
الفرع الثاني : المسئولية الجنائية السياسية ---------- ٨٧
الفرع الثالث : المسئولية السياسية الخالصة ---------- ٨٩

المبحث الثالث : تعريف المسئولية السياسية الوزارية وأركانها وأنواعها ----------٩٧
المطلب الأول :طبيعة ومفهوم المسئولية السياسية الوزارية----------٩٧
المطلب الثاني : أركان المسئولية السياسية الوزارية ----------١٠١
الفرع الأول : من يملك سحب الثقة؟ (البرلمان) طبيعة ومفهوم المسئولية السياسية الوزارية----------١٠١
الفرع الثاني : ممَّن تسحب الثقة؟ (الحكومة أو أحد وزرائها)----------١٠٦
المطلب الثالث : أنواع المسئولية السياسية الوزارية ----------١١٠
الفرع الأول : المسئولية الوزارية الفردية ----------١١٠
الفرع الثاني : المسئولية الوزارية التضامنية ----------١١٥
المطلب الرابع : كيفية تحريك المسئولية السياسية الوزارية----------١٢٦
الفرع الأول : تحريك المسئولية السياسية من قِبَل البرلمان ----------١٢٧
الفرع الثاني : تحريك المسئولية السياسية من قِبَل الحكومة ----------١٢٩
المبحث الرابع : أهمية المسئولية السياسية الوزارية ----------١٣٣
المبحث الخامس : حدود المسئولية السياسية الوزارية ----------١٣٩
المطلب الأول : حدود المسئولية السياسية الوزارية الفردية----------١٤١
الفرع الأول : حدود مسئولية الوزير عن وزارته والأجهزة الإدارية التابعة له ----------١٤١
الفرع الثاني : حدود المسئولية السياسية الوزارية عن المؤسسات والهيئات العامة ----------١٥٠
المطلب الثاني : حدود المسئولية السياسية التضامنية----------١٥٧

الفصل الثاني

المسئولية السياسية الوزارية أمام البرلمان في الكويت والبحرين وقطر

المبحث الأول : موقف المشرع الدستوري من المسئولية السياسية الوزارية في الكويت والبحرين وقطر ----------١٦٢

المطلب الأول : المسئولية السياسية الوزارية والوثائق الدستورية في الكويت ----------١٦٣

الفرع الأول : الوثيقة الأولى والثانية التي وضعها وجهاء الكويت عام ١٩٢١ ----------١٦٣

الفرع الثاني : نص الوثيقة الدستورية الأولى لعام ١٩٣٨ ----------١٦٨

الفرع الثالث : المسئولية السياسية الوزارية والدستور المؤقت --------١٧٦

الفرع الرابع : دستور ١٩٦٢ والمسئولية السياسية الوزارية ---------١٧٩

المطلب الثاني : المسئولية السياسية الوزارية والوثائق الدستورية البحرينية ----------١٨٣

الفرع الأول : الحركات الإصلاحية في البحرين ----------١٨٣

الفرع الثاني : المسئولية السياسية الوزارية ودستور ١٩٧٣ ---------١٨٧

الفرع الثالث : المسئولية السياسية الوزارية ودستور مملكة البحرين ٢٠٠٢ ----------١٩١

المطلب الثالث : المسئولية السياسية الوزارية والوثائق الدستورية القطرية----------١٩٤

الفرع الأول : النظام الأساسي المؤقت في قطر والمسئولية السياسية الوزارية ----------١٩٥

الفرع الثاني : الدستور الدائم لدولة قطر لسنة ٢٠٠٤ والمسئولية السياسية الوزارية----------١٩٧

المبحث الثاني : المسئولية السياسية الوزارية الفردية في الكويت ومملكة البحرين وقطر ---------- ٢٠١

المطلب الأول : شروط وإجراءات المسئولية السياسية الوزارية الفردية (طرح الثقة) ---------- ٢٠٢

الفرع الأول : شروط وإجراءات المسئولية السياسية الوزارية الفردية أمام مجلس الأمة الكويتي ---------- ٢٠٢

الفرع الثاني : شروط وإجراءات المسئولية السياسية الوزارية الفردية في البحرين ---------- ٢٤٦

الفرع الثالث : شروط وإجراءات المسئولية السياسية الوزارية الفردية في قطر ---------- ٢٥٩

المطلب الثاني : أثار المسئولية السياسية الوزارية الفردية (طرح الثقة) ---------- ٢٦٨

الفرع الأول : آثار المسئولية السياسية الوزارية الفردية في الكويت ---- ٢٦٩

الغصن الأول : آثار المسئولية السياسية الوزارية التي قد تترتب من وقت تقديم طلب طرح الثقة إلى ما قبل جلسة التصويت على الطلب ---------- ٢٦٩

الغصن الثاني : آثار المسئولية السياسية الوزارية الفردية بعد التصويت على طلب الثقة ---------- ٢٨٣

الفرع الثاني : آثار المسئولية السياسية الوزارية الفردية في مملكة البحرين ---------- ٢٩٢

الفرع الثالث : آثار المسئولية السياسية الوزارية الفردية في دولة قطر ---------- ٢٩٦

المبحث الثالث : عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء في الكويت والبحرين ---------- ٢٩٩

المطلب الأول : شروط وإجراءات عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء في الكويت ومملكة البحرين ------- ٣٠١

الفرع الأول : شروط وإجراءات عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان في الكويت -------- ٣٠١

الفرع الثاني : شروط وإجراءات عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء بالبحرين ---------- ٣٢٨

المطلب الثاني : آثار تقرير عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء في الكويت والبحرين ---------- ٣٤٨

الفرع الأول : آثار عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء وفقًا للدستور الكويتي---------- ٣٤٨

الغصن الأول : الآثار التي قد تترتب على طلب عدم إمكان التعاون من وقت تقديمه إلى ما قبل التصويت عليه -------- ٣٤٩

الغصن الثاني : الآثار التي تترتب على طلب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء بعد التصويت عليه -------- ٣٥٣

الفرع الثاني : الآثار التي تترتب على طلب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء بالبحرين ---------- ٣٦٣

الغصن الأول : الآثار التي تترتب على طلب عدم إمكان التعاون من وقت تقديمه إلى ما قبل التصويت عليه ---------- ٣٦٤

الغصن الثاني : الآثار التي تترتب على طلب عدم إمكان التعاون بعد التصويت عليه ---------- ٣٦٧

المبحث الرابع : مجلس الأمة والمسئولية السياسية الوزارية --------- ٣٧٤

المطلب الأول : مجلس الأمة والمسئولية السياسية الوزارية الفردية------٣٧٥

المطلب الثاني : مجلس الأمة وطلب عدم إمكان التعاون مع رئـــيس
مجلس الوزراء ----------٣٩٠

الخاتمة ----------٣٩٨

الملاحق ----------٤١٠

قائمة المراجع ----------٤٢٤

ملخص عشرة أسطر

هدف الباحث في دراسته التي عنوانها المسئولية السياسية الوزارية أمام البرلمان وفقا للدستور الكويتي دراسة مقارنة "قطر ــ البحرين" الوقوف على المسئولية السياسية الوزارية بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص مع بيان شروطها وإجراءاتها والآثار التي تترتب عليها. **واستخدم الباحث** المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وجاءت الدراسة في فصول ثلاثة: التمهيدي: أدوات الرقابة البرلمانية ، والأول: المقصود بالمسئولية السياسية الوزارية وأهميتها وحدودها، و الثاني: المسئولية السياسية الوزارية أمام البرلمان في كل من الكويت والبحرين وقطر. وتوصل الباحث إلى عدد من التوصيات منها بالنسبة للكويت: تعديل المادة ٨٠ من الدستور الكويتي ، والإبقاء على الفصل بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء. وبالنسبة لدولة البحرين : تعديل المادة ٦٧ من الدستور البحريني ، وإلغاء المادة ١٣٠ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، والمادة ١٣٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى. وفيما يخص دولة قطر : إضافة مادة إلى الدستور القطري الصادر عام ٢٠٠٤ تجيز مساءلة رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشورى القطري. وتعديل المادة ١١١ من الدستور القطري.